السياسات التنموية بين فقـــر البيئـــة وبيئـــة الفقـــر

د: عبد القادر عبد العالي
جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة
(الجزائر)

ملخص:

تهدف الورقة البحثية إلى توضيح الصلة بين السياسات التنموية والسياسات البيئية ودور العامل البشري من خلال التنمية البشرية والأشكال التنظيمية والمؤسسية للمجتمعات في تحديـد المخرجـات الخاصة بالتنمية البيئية والتنمية الاقتصادية، بحيث لا تكون هناك تضحية بالبيئة لحساب الرفاه وتحول المجتمع إلى نمط الاستهلاك الواسع والرفاهية.

تنطلق الورقة البحثية من افتراض التأثير المباشر وغير المباشر للبيئة على التنمية الاقتصـادية والتنمية البشرية باعتبارها تشمل الأبعاد المختلفة للتنمية، بمعنى أن البيئة غير الصحية والتي هي ناتج عن خيارات تنموية صناعية زراعية غير محسوبة العواقب تؤدي إلى تـدهور واسـتنزاف المـوارد وتلوثها، هذا سيؤدي إلى خلق بيئة فقيرة وغير صحية، مما سيصيب التنمية البشرية بتراجع، والنتيجة تراجع التنمية في مختلف أبعادها. إنه محاولة للبحث في الشروط البيئية والثقافية المكرسة للفقر، مـن خلال عرض وإعادة النظر في بعض النظريات والتصورات التنموية التقليدية والحديثـة، خصوصـا منظور إيكولوجيا التنمية والتنمية المستدامة. لذا ففي الكثير من الدول في العـالم الثالـث والتـي لـم تتعرض البيئة إلى تغييرات كارثية، ما زالت هناك فرص أمام التنمية واستدراك الأخطـاء التنمويـة والتي ضحت بالبيئة، لكن الصعوبة لا تكمن في فقر البيئة بل في بيئة الفقر، وهي بيئة ليسـت ماديـة بالضرورة: بل بيئة ثقافية سياسية، تكبح الابتكار، الاستقلالية والإبداع.

الكلمات المفتاحية: التنمية، السياسات التنموية، التنميـة المسـتدامة، بيئـة الفقـر، الرأسـمال الاجتماعي، إيكولوجية التنمية.

Abstract:

The paper tries to focus on relationship between development policy and environment protection policy, where the human factor plays crucial role in determining output of both policies. By discussing the hypothesis of poverty affect on environment degradation, and try to conclude that the poverty is not only a material issue, or imposed by poor environment, but it has its root in cultural and social and institutional environment that deepen the poverty, and it is the environment where there is low social capital and low index score in human development.

Keywords: development, development policy, sustained developemt, poverty environment, social capital, Ecodevelopment.

مقدمة:

هناك من العديد من الدراسات التي حاولت دراسة العلاقة بين التنمية والمخرجات البيئية لها مثل التدهور البيئي، التلوث، ودراسة أثر السياسات التنمية والشروط البيئية على تحديد السياسات العامة المتعلقة بالتنمية والإنتاج على المستوى الاقتصادي، أو حتى بمسار التحالفات السياسية في البلد الواحد، ومن بين هذه الدراسات تلك الدراسات التي تناولت التدهور البيئي وتأثيرها على صناعات زراعية معينة او ازدهارها على حساب التدهور البيئي مثل تراجع الغابات في البرازيل على حساب زراعة المحاصيل وتربية الدواجن.[1] ومثل دراسة رادكليفت حول التنمية والتدهور البيئي،[2] ودراسات البنك الدولي حول استراتيجيات خفض الفقر من خلال تحسين البيئة وإيقاف تدهورها،[3] ودراسات أخرى تناولت تأثير التدهور البيئي على الصراعات على الأراضي والصراع على السلطة والموارد. وهو ما يلفت الانتباه إلى الحاجة إلى طرح تساؤات حول أشكال العلاقة المتشكلة بين الفقر والبيئة، وكيفية التعامل مع البيئة من خلال انتهاج سياسات تنموية وتوسع اقتصادي أو عمراني، يمكن أن يحل مشكلة الفقر والبيئة في الوقت نفسه، كما يطرح تساؤلات حول ان الفقر والتدهور البيئي إن لم يكونا متلازمان ويمثلان نتيجة مشتركة للفشل التنموي فهما يمثلان عرضا موحدا من اعراض غياب التنمية خصوصا في بعدها الانساني.

بيئة التنمية والفقر:

بيئة الفقر من وجهة نظر الرأسمال الاجتماعي، هي بيئة تفتقر إلى الخبرات الانسانية لتغييرها نحو الأحسن بالنسبة للإنسان ونحو المزيد من التحكم البيئي وتجنب الاستنزاف والمخاطر البيئية، وبالتالي فهي بيئة يصعب التحكم الإنساني فيها، فهي تعود إما إلى بيئة مادية: يتجه فيها العنصر البيئي إلى التدهور: مثل انجراف التربة، تلوث المياه جراء الفيضانات، الجفاف وغيرها من العوامل المناخية والبيئية او إلى بيئة غير مادية تتعلق بالمعارف والمهارات والتكنولوجيا المتوفرة عند المجتمع للتحكم في البيئة بالاضافة إلى الثقافة الاجتماعية البيئية والتنظيم الاجتماعي والسياسي الذي يسمح تنسيق العناصر المادية وغير المادية في الحفاظ على الرأسمال البيئي. والبيئة الطبيعية يمكن تصنيف عناصرها إلى أربعة:

- **التربة وكيفية استعمالها واستغلالها:** وهنا تطرح مشاكل الاستعمال المفرط للتربة، تراجع المساحات الغابية، انجراف التربة.

- **المياه:** وهي عنصر حيوي في استمرار النظام البيئي وتأمينه، وفي الغالب تطرح قضايا: تلوث المياه، تأمين المياه الصالحة للشرب، وللاستعمال اليومي، وللسقي وللاحتياجات الصناعية،

- الجو والمناخ: فقد أصبحت التقلبات المناخية حديثا يدور حوله الجدل حول أسباب التغيرات المناخية ومن يقف مسئولا عنه، وضرورة وقف الانبعاثات الغازية الملوثة للطبقات العليا والمتسببة في ارتفاع درجة الحرارة على مستوى الكرة الأرضية، فيما يعرف بالدفأ الكوني، أو تلك الغازات

المسؤولة عن تساقط الأمطار الحمضية. لذا فقد زاد الوعي والاهتمام بأهمية إيقاف العديد من الصناعات الملوثة والمنتجات المضرة بالبيئة وأنماط من الاستهلاك غير الصحي بيئيا، من خلال محاولة التحكم في الانبعاثات الغازية، والوقود المستعمل، ونوعية الهواء السائد في التجمعات السكانية.

- **التنوع البيولوجي:** وهو عنصر أخذ يتزايد الانتباه إليه كموضوع حساس، فهناك أخطار متزايدة تمس التعدد في الكائنات الحية والأنواع، وما قد يخلفه اختفاء بعض الفصائل من الكائنات الحية بفعل السلوكات البشرية غير المسؤولة بيئيا، من مساس واختلال بالتوازن البيئي برمته، لذا أصبح هناك انتباه متزايد لأخطار بيئية تمس التنوع البيولوجي، بوقوع عديد من الكائنات الحيوانية والنباتية في خطر الانقراض، نتيجة تدمير بيئتها الطبيعية إثر التوسع المتزايد في استغلال الأراضي الغابية والبرية، وأنماط الصيد الجائر وغير القانوني واستعمال المبيدات الكيميائية دون دراسة لعواقبها على البيئة والصحة العامة للسكان، كما أصبح هناك حديث متزايد عن التلوث البيولوجي نتيجة استقدام كائنات حية من بيئاتها الأصلية إلى بيئات جديدة، تحولت فيها إلى خطر على الكائنات المحلية.

لذا ففي تقارير البنك الدولي وغيرها من الدراسات بدأت الدعوات إلى ضرورة تطوير وتقوية قدرات الإدارة البيئة، وهي كل التشريعات والقوانين والسياسات التي تستهدف تنظيم المحيط البيئي واستعماله، دون إلحاق أضرار به، بالإضافة إلى فرض معايير اقتصادية وبيئية للحد من تدهور البيئة. والاتجاه إلى تطوير برامج يكون هدفها الاستثمار في الرأسمال الطبيعي، وهو أحد أبعاد التنمية المستدامة الأساسية، مثل استثمار المصبات المائية كنوع بديل لاستخراج الطاقة كبديل للطاقة الأحفورية الملوثة للجو. والاستثمار في المنشآت البيئية البشرية لتحسين الوضع الصحي للسكان مثل تطهير وتصفية المياه المستعملة، بالإضافة إلى الرقابة على مخرجات الموارد الطبيعية غير المرغوب فيها، مثل تدهور الغطاء الغابي نتيجة الاستنزاف المفرط لصناعات الخشب والورق، وتأهيل المناطق والمحميات الطبيعية. والرقابة على مخرجات الموارد البشرية مثل وفيات الأطفال والأمراض الوبائية والتي لها صلة بالتدهور البيئي.[4]

ومن جهة أخرى فإن البيئة الفقيرة ليست عائقا حتميا أمام التنمية، ما دام هناك رأسمال بشري مؤهل وكاف لتوظيف القدرات البشرية في عملية التنمية، بوجود تنمية بشرية عالية، وقدرات بشرية متعلمة ومؤهلة ومدربة، تستطيع ابتكار الأفكار الخلاقة وإقتراح المشاريع والحلول اللازمة لمواجهة عوائق التنمية، وفي هذه الحالة فإن التضحية بالبيئة قد تكون محدودة، ومثال ذلك: أن هناك دول فقيرة في مواردها الاقتصادية وغنية في خبراتها ومواردها البشرية مثل اليابان وسنغافورة، لأنها دول جزيرية وذات مساحة محدودة، قد حققت قفزات تنموية هائلة مع كلفة بيئية محدودة، وهي الإستراتيجية التنموية ذاتها تقريبا التي سلكتها العديد من الدول الصناعية الحديثة، مثل كوريا الجنوبية وماليزيا، حيث أعطت الأولوية في الاستثمار على القدرات البشرية قبل التنمية والاستثمار في الصناعات الثقيلة والخفيفة. فالفقر يرتبط ببيئة غير صحية فقيرة من الرأسمال البشري والثقافي، أكثر مما هي بيئة

محدودة الموارد المادية، ففي الدول الأقل تنمية LDC، تكشف مؤشرات دراسة الفقر عن ذلك التلازم القائم بين الفقر والتدهور البيئي ومحدودية الموارد الطبيعية، خصوصا مشكلة تلوث المياه.[5]

التنمية كخيار بيئي:

وباعتبار التنمية خيارا بيئيا قبل أن يكون اقتصاديا، لا بد من إعادة النظر في التصورات السببية الأرثوذوكسية والتي ترى أن هناك تلازما بين الفقر والتدهور البيئي، بمعنى أن الأوساط الفقيرة هي أوساط ملوثة للبيئة ومدمرة لها، بسبب التزايد السكاني والتهميش الاقتصادي، فالفقراء ونتيجة للتهميش الاقتصادي وعدم توفر البنية التحتية الضرورية، يلجؤون إلى استعمال الخشب للتدفئة وللاغراض المنزلية الأخرى، بالإضافة إلى الرعي المفرط، مما يؤدي إلى تدهور الغطاء النباتي والغابي، بالاضافة إلى أنها بيئات ليس لها قدرة على التحكم في البيئة، وهي أمثلة نمطية تحاول العديد من التصورات الليبرالية والنيوليبرالية تسويقها لتشخيص مشكلة الفقر والتخلف، لكن هناك دراسات تثبت أن هذه العلاقة ليست صحيحة مطلقا، ففي البلدان والأوساط الفقيرة يمكن تحقيق التنمية بدون التضحية بالبيئة، شرط وجود تنسيق جماعي، فالأوساط التي تطغى فيها أشكال العمل الجماعي والتطوعي والثقافة البيئية، قد تنجح في دحض هذا التصور الخاطئ. فالتنمية والفقر وتأثيرهما على البيئة مرتبط بالتنظيم الاجتماعي والسياسي: من حيث طريقة الوصول إلى الموارد وتنظيمها. لأن النظرة التقليدية التي كانت سائدة في أدبيات التنمية المستدامة كانت تعتقد بأن الفقر عامل مهم من عوامل التدهور البيئي، وأن كلا من الفقر والتدهور البيئي يشكلان حلقة مفرغة، بحيث يعزز أحدهما الآخر.[6]

هذا المنظور التشاؤمي حول الفقر والبيئة، يمثل خطابا إيديولوجيا يحاول التغطية على مسألة المسؤولية الملقاة على الكثير من المصالح الصناعية المسيطرة سياسيا، والتي تحاول تصوير أن هناك علاقة متلازمة بين الفقر والبيئة، وهذه الرؤية التقليدية التي يمكن اختصارها في معادلة: أن التأثيرات البيئية هي معادلة تتشكل عناصرها من: النمو الديمغرافي ومستوى الرفاه الاقتصادي (يتم حسابه وفق الدخل الوطني الخام) والتغير التكنولوجي.[7] وهي علاقة ديناميكية وتفاعلية ليست آلية بالضرورة، كما تدخل فيها متغيرات أخرى مسؤولة عن كل من الفقر والتدهور البيئي، بحيث يمثلان نتائج وأعراض لمشكلة أعمق. وهنا تلفت بعض الدراسات إلى أهمية المؤسسات في ربط الصلة بين التدهور البيئي والفقر. فهناك اتجاه يرى بأن التدهور البيئي مسألة تتعلق بالإدراك الاجتماعي والجماعي نحو البيئة، والتي لها صلة بطريقة تنظيم المؤسسات المحلية والاهتمامات الاجتماعية والسياسية، أكثر مما تتعلق بما إذا كان المجتمع أو الدولة فقيرة أو غنية.[8]

والرؤية البديلة تتمثل في نظرية تأهيل البيئة كما يطرحها ليتش Melissa leach ، والفكرة العامة لهذا للتصور يتمثل في أن نشاطات إدارة واستغلال البيئة من قبل الأشخاص تساهم في تحديد وتشكيل أنواع مختلفة من البيئات. أي أن النشاط البشري يساهم في التأهيل البيئي كما يساهم في التدهور البيئي في الوقت ذاته، كما تستند هذه النظرية إلى إعادة تعريف لمفهوم الفقر ومفهوم البيئة

على حد سواء، فهي مشكلة كما يقول امارتيا سن Amartia Sen تعود إلى تعريف من هو الفقير، وفقير إلى أي درجة؟[9] ولذا فمفهوم الفقر يشير إلى عدة مؤشرات ومستويات : الحرمان، الكرامة البشرية، الحصول على الموارد. لذا يعاد طرح المشكل ليتحول إلى قضية تنظيم اجتماعي وسياسي، تتعلق بالسياسات الموضوعة للتنمية ومحاربة الفقر و تأهيل وتنظيم استغلال البيئة.

السياسات البيئية التنموية:

إن الاهتمام التنموي بمحاربة الفقر رغم أنه يعتبر أحد أولويات الكثير من الدول والمنظمات الدولية، إلا أن السياسات التنموية كانت ولا زالت إلى عهد متأخر، تعطي برامج وتصورات قاصرة عن إعطاء تصور كلي ومتكامل للعلاقة العضوية القائمة بين كل من البيئة، التنمية والفقر، وعادة ما تم تصنيف السياسات البيئية ضمن السياسات الدنيا والتي لا تحظى بالأولوية المطلقة، وهو ما تمثل في السياسات الليبرالية والليبرالية الجديدة كما يعكسها إجماع واشنطن. وقد حل محلها نظريات اقتصادية وتنموية بديلة، بمسميات وتسميات مختلفة، كلها تجمع على نقد المنظور التنموي الليبرالي والنيوليبرالي، مثل تصور ما بعد كينزية، وتصور التنمية المستدامة وتصور إيكولوجيا التنمية eco development لكن العامل المشترك بينها هو التأكيد على النظرة الكلانية في دراسة التنمية ومخرجاتها، باعتبار أن السلوك البشري يتأثر ويؤثر على البيئة الثقافية والاجتماعية والايكولوجية، وهو من جهة اخرى يمثل منظورا بديلا لنموذج الفردوية المنهجية القائمة على العقلنة الفردية للسلوكات البشرية، وفقمنظور الرجل الاقتصادي: homo economicos ، فمنظور الايكوتنموي ينتقد مبدأ العقلانية المطلقة التي تاخذ بها النظريات الاقتصادية الليبرالية والحدية، وبدلا منه يطرح مبدأ العقلانية المحدودة والإجرائية، ويدرس العلاقات الاقتصادية ليس باعتبارها مجرد تبادلات بل علاقات إنتاج وإعادة إنتاج تؤثر على البيئة الاقتصادية والنسق العام له.

وعلى مستوى الواقع الدولي، فقد تطور وعي وخطاب التنمية والبيئة على مستوى الدول والمنظمات الدولية بضرورة إعادة النظر في استراتيجيات وبرامج التنمية للقضاء على الفقر دون الإضرار بالبيئة، وذلك على مستو البنك الدولي، ومن خلال قمة ريو ديجانيرو عام 1992 والقمة العالمية للتنمية المستدامة بجوهانسبيورغ 2002، ومن خلال إعلان أهداف الألفية للتنمية على مستوى الأمم المتحدة 2000. فعبر العديد من هذه التجمعات والقمم والمؤتمرات، أخذت تتبلور خيارات ترى بأن التنمية هي عملية ذات إبعاد متكاملة ومترابطة، فالتنمية الاقتصادية لا تعني مجرد تراكم كمي للانجازات، ولارتفاع الدخل القومي الصافيGNP، وهو ما قد يتحقق من خلال وجود نمو اقتصادي بلغة الأرقام والاحصاءات، ولكن من غيروجود تنمية اقتصادية حقيقية ملموسة في الواقع الاجتماعي والكلي للبلد، بل تعني التنمية تقدما متلازما في مؤشرات التنمية البشرية Human development، من حيث زيادة التمكين والقدرات الانسانية من حيث تحسن المستوى المعيشي والصحي والتعليمي، وهذا

يعني كذلك مزيدا من التحكم في مشكلات البيئة وبالتالي عدم الاضرار بالنظام البيئي الحيوي. وهو ما تطرحه العديد من توجهات التنمية المستدامة وايكولوجية التنمية.

الدول النامية والفاشلة تنمويا هي فاشلة في التحكم البيئي:

وبناءا على ما سبق، يتضح بأن المشكلات التنموية أخذت ترتبط وتتعقد مع المشكلات البيئية نتيجة لعدة عوامل إضافية أخرى، منها ما يتعلق بتكامل حلقة الإنتاج العالمي وعولمة الأسواق، وعولمة مشكلا ت البيئة، نتيجة انتشار وبلوغ التلوث مستويات قياسية وتخطيه الحدود ليصبح مشكلة عالمية، ستكون لها نتائج وخيمة في تغير مناخ الأرض، فالتلوث لا يعترف بالحدود التي تقيمها الدول، بالاضافة على التصحر والكوارث الطبيعية التي تمس العديد من المناطق في العالم، وتمس بالأمن الغذائي العالمي نتيجة لما تحدثه من خلل في عرض الموارد الأولية والغذائية على المستوى العالمي، لذا فإن السياسات التنموية والبيئية تعني وجود مؤسسات تعمل على التنمية مع التحكم في تدهور البيئة والتي يراها العديد من أنصار التوجه البيئي بأنه عملية حتمية ملازمة لوجود الدولة المعاصرة في حد ذاتها باعتباره نوعا من تنظيم المجتمعات البشرية يضر بالبيئة.

لكن التدهور البيئي يتضح أكثر في الدول الفاشلة امنيا واقتصاديا، حيث أن الفجوة والفراغ الأمني الذي تخلفه العديد من الدول، يعني كذلك مخاطر بيئية محلية متفاقمة، نتيجة نشاط العصابات المحلية التي تنتهر الفرص لاستنزاف الثروات الوطنية وتدمير البيئة المحلية وتهجير السكان، مثل ما يقع عادة في الكثير من الدول الافريقية التي يسيطر فيها المسلحون على استغلال المناحم في كل سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطي، أو تستغل ذلك بعض الجهات الدولية في تفريغ الشحنات الملوثة من الكيماويات والنفايات النووية من السفن على الشواطئ غير المحروسة، كما حدث في العديد من الدول التي تعرضت للانهيار نتيجة الحرب الأهلية، مثل ما حدث ويحدث في السواحل الصومالية من رمي للنفايات السامة، أو استنزاف العديد من الثروات المحلية الحيوانية والبيئية مما يؤدي إلى انعكاسات بيئية خطيرة. وهنا نلمس التلازم القائم بين إفقار البيئة وإفقار السكان، عن طريق حرمانهم من التعليم والتكوين والاستقرار، مما يسمح بإعادة تأهيل البيئة، مما يعني أن فقر البيئة وبيئة الفقر، هما بيئة واحدة لكنها ليست بيئة مادية بالضرورة: بل بيئة ثقافية سياسية، تكبح الابتكار، الاستقلالية والإبداع، نتيجة غياب الاستقرار ووجود خلل في النظام الاجتماعي والسياسي.

البعد العالمي للسياسات البيئية:

لذا فالسياسات البيئية هي سياسات لا تتحكم فيها الدول بمفردها، بل سياسات ينبغي أن تقوم على تعاون دولي، وإعادة نظر في الكثير من السياسات التجارية والاقتصادية وسياسات الإنتاج العالمية. لأن التلوث البيئي والمخرجات البيئية الأخرى هي أحد المخرجات التي تنجم عن النشاط الصناعي والتنموي والاقتصادي لكثير من الدول، بحيث أصبح الملف البيئي قضية عالمية وتعاون وتنسيق دولي، مثل خفض الانبعاثات الغازية التي تؤثر على طبقات الأوزون وعلى التقلبات المناخية. وللحفاظ

على الثروات الطبيعية من خطر الاستنزاف والزوال، خصوصا تلك التي تمس بالتوازن البيئي وضمان عدم اختفاء الكثير من الكائنات الحية التي تدخل في التوازن البيئي العالمي.

كما إن هناك فرص أمام الدول النامية لا سيما الجزائر في اختيار صناعات بيئية نظيفة، فهناك تكلفة بيئية عالية لبعض للدول النامية التي خضعت لسياسات الشركات الكبرى: (دول مكب نفايات وعمالة رخيصة). ولم تنتبه إلى ضرورة وضع تشريعات صارمة بخصوص تنظيم النشاط الاقتصادي والاستهلاكي للحد من تدهور البيئة، وبدلا من تحقيق التنمية والرفاه للمواطنين أخذت تواجه مشكلات بيئية متعددة الجوانب، وتفاقم مشكلة تعثر التنمية واستدامة الفقر، فبدلا من الحديث عن تنمية مستدامة، هناك حديث عن الفقر المستدام والمقترن على الدوام بتدهور البيئة والعجز عن التحكم في تدهورها، ومن جهة أخرى فإن الدول التي حققت تقدما اقتصاديا هي الدول التي انتبهت أكثر إلى فداحة إهمال الخيار البيئي، وهو ما يتجسد في الارتفاع الملموس بالوعي بالبيئة من خلال تبلور الثقافة سياسية تركز على الأبعاد الحقوقية الجديدة المتعلقة بنوعية الحياة او ما يعرف بلمابعد مادية بتعبير انجليهارت Inglehart، وظهور شبكة من المؤسسات والمنظمات المدنية والرسمية القائمة على ترويج وترسيخ الثقافة البيئية والانتباه إلى مستقبل التعايش بين التقدم البشري والبيئة الطبيعية.

فوفق منظور التوجهات الخضراء او الايكولوجية فإن التنمية المستدامة غير ممكنة في ظل السياسات الاقتصادية الحالية، والنمو الاقتصادي هو حتما يتم على حساب البيئة، ولذا فهناك توجه عام يرى بان إمكانية التنمية المستدامة يعني توقف النمو، إلى درجة الصفر،[10] وأن الفقر ليس مرتبطا ببطء التنمية بل بتوزيع عوائدها، مما يعني إعادة النظر في الكثير من السياسات الاقتصادية الحالية وإعادة النظر في طريقة التصنيع وتدوير النفايات القابلة للتصنيع من جديد، وإيجاد بدائل جديدة للمنتجات الضارة بالبيئة، وإدخال المركبات العضوية القابلة للتحلل في البيئة في الكثير من الصناعات الاستهلاكية، وإعادة النظر في نمط الحياة الاستهلاكي للدول المتقدمة.

ولذا يرى العديد من الباحثين المناصرين للايديولوجية الخضراء أن خطاب التنمية والفقر كما يطرح حاليا، ونتيجة لخضوعه لاعتبارات سياسية دولية أخذ يتجه نحو الترويج لمفهوم التنمية المستدامة، ويهمش خطاب التنمية الايكولوجية أو الايكوتنمية، ويرى بأن بعد الاستدامة في التنمية المستدامة لا ينبغي أن يقتصر فقط على توظيف العناصر البيئية في حلقة الإنتاج، بل ينبغي أن يؤكد على فكرة الاستدامة الايكولوجية في حد ذاتها، كما يرى ضرورة الاحتفاظ بمستوى من المخزون البيئي أو ما يسمى بالرأسمال الطبيعي، من أجل الحفاظ على البيئة وعدم استنزافها، وفي إطار هذه الاستدامة وبمنظورها المتكامل، يتم حل الفقر ضمن استدامة اجتماعية والتي تؤكد على أهمية الانسجام الاجتماعي والمساواة في توزيع الثروات والمساواة في الحصول على الخدمات، وتقوية منظمات المجتمع المدني بأخذ المبادرة في استغلال البيئة والحفاظ عليها حمايتها.[11]

خاتمة:

هناك تزايد في التأكيد على اهمية المعالجة الكلية والتصور الكلاني لمعالجة مشكلة الفقر والبيئة على ضوء المشكلات البيئية الملازمة للسياسات والخيارات التنموية، فعبر العديد من الدراسات والأدبيات المعروضة، فقد تم التطرق إلى اهمية إعادة النظر في التنظيم السياسي والاجتماعي المتعلقة بالمجتمع المدني والسياسي، وإنشاء شبكة من المؤسسات والهيئات التي تركز على أهمية التنمية بدون إهمال البيئة، من خلال تصورات وخطابات التنمية المستدامة وتصورات إيكولوجية التنمية والتي ترى أن التنمية المستدامة كخطاب وتصور قد هيمنت عليه مصالح الدول الكبرى وحولته إلى فلك الخطاب الليبرالي الذي يحاول نفي المسؤولية عن الأوضاع القائمة عن الدول المتقدمة صناعيا، ومجمل الدراسات النقدية الحالية لمنظور التنمية ترى بان الفقر ليس محصلة لفقر البيئة بل هو مخرج من مخرجات التنظيم الاجتماعي والسياسي وتنظيم وتوزيع عائدات التنمية في حد ذاتها.

التهميش:

[1] −Susanna B. Hecht, " Environment, Development and Politics: Capital Accumulation and the Livestock Sector in Eastern Amazon", World Development, Vol. 13, No. 6, 1985, pp 663-684.
[2]- M., Redclift, Development and the Environmental Crisis (New York: Methuen, 1984).
[3]- Jan Bojö, Kenneth Green, Sunanda Kishore, Sumith Pilapitiya, Rama Chandra Reddy, "Environment in Poverty Reduction Strategies and Poverty Reduction Support Credits", Paper No.102, The World Bank Environment Department, November 2004.

[4] - Ibid.

[5]- Priya Shyamsundar, "Poverty environment indicators", Environmental Economic Series, Paper No.4, The World bank Environment Department, January 2002.

[6]- Tim Forsyth, Melissa leach and Ian Scoons, Poverty and Environment: Priorities for Research and Policy, Falmer, Sussex, UK: Institute of Development Studies, September 1998.
[7]- Ibid, 9.
[8]- Ibid, p 6.
[9]- Amartia Sen, “Issues in The Measurment of poverty”, The Scandinavian Journal of Economics, 1979, pp 285-307.
[10]- Matthew paterson, “Greenn politics”, in: Scott Burchill, Andrew Linklater, Richard Devetak, Jack Donnelly, Matthew Paterson, Christian Reus-Smit and Jacqui True, Theories of International Relations, 3rd edition, London: Palgrave, 2005, p 240.
[11]-Eric Berr “Le développement soutenable dans une perspective post keynésienne : retour aux sources de l'écodéveloppement”, Working Papers of GREThA, n° 2008-24, http://ideas.repec.org/p/grt/wpegrt/2008-24.html.

مراجع:

- Berr, Eric “Le développement soutenable dans une perspective post keynésienne : retour aux sources de l'écodéveloppement”, Working Papers of GREThA, n° 2008-24, http://ideas.repec.org/p/grt/wpegrt/2008-24.html.
- Bojö, Jan Kenneth Green, Sunanda Kishore, Sumith Pilapitiya, Rama Chandra Reddy, "Environment in Poverty Reduction Strategies and Poverty Reduction Support Credits", Paper No.102, The World Bank Environment Department, November 2004.
- Burchill, Scottز Andrew Linklater, Richard Devetak, Jack Donnelly, Matthew Paterson, Christian Reus-Smit and Jacqui True, Theories of International Relations, 3rd edition, London: Palgrave, 2005.
- Forsyth, Tim Melissa leach and Ian Scoons, Poverty and Environment: Priorities for Research and Policy, Falmer, Sussex, UK: Institute of Development Studies, September 1998.
- Hayes, Adrian and M V. Nadkarni, Poverty, Environment and Development: studies of four Countries in the Asia Pacific Region, Association Of Asian Social Science Research Councils, 2000.
- Hecht, Susanna B. " Environment, Development and Politics: Capital Accumulation and the Livestock Sector in Eastern Amazon", World Development, Vol. 13, No. 6, 1985, pp 663-684.
- Lusigi, Angela. Linking Poverty to Environmental Sustainability, UNDP-UNEP Poverty - Environment Initiative, May 2008.
- Petrini, Carlo. "Poverty, human development, environmental and health risks: the role of precaution and cautionary policies", Ann Ist Super Sanità, Vol. 43, No.4, 2007, pp 320-335.
- Redclift, M., Development and the Environmental Crisis (New York: Methuen, 1984).
- Sen, Amartia. “Issues in The Measurment of poverty”, The Scandinavian Journal of Economics, 1979, pp 285-307.
- Shyamsundar, Priya. "Poverty environment indicators", Environmental Economic Series, Paper No.4, The World bank Environment Department, January 2002.